

**العلاقة الفكرية للتدفقات النقدية ، الملاءة المالية ، الربحية
ونسبة السيولة على تقييم مدقق الحسابات لقدرة الشركة
في الاستثمارية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة
العامّة في الأردن**

د. هاني علي الرواشدة

د. علاء محمد احمد ربيع

أ.د. محمد فوزي ابو الهيجاء

أ.د. أسامة عبدالمنعم علي

د. ابراهيم يوسف العبادي

كلية الأعمال – قسم المحاسبة – جامعة جرش

The intellectual relationship of cash flows, financial solvency, profitability and liquidity ratio to the auditor's assessment of the company's ability to continue: A field study on public joint-stock companies in Jordan

العلاقة الفكرية للتدفقات النقدية ، الملاءة المالية ، الربحية ونسبة السيولة على تقييم مدقق الحسابات لقدرة الشركة في الاستمرارية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في الأردن

Dr. Hani Ali Al-Rawashdeh*

د.هاني علي الرواشدة*

Dr. Alaa Muhammad Ahmed Rabie

د.علاء محمد احمد ربيع

Prof. Dr. Muhammad Fawzi Abu Al-Hayjaa

أ.د.محمد فوزي ابو الهيجاء

Prof. Dr. Osama Abdel Moneim Ali

أ.د.أسامة عبدالمنعم علي

Dr. Ibrahim Youssef Al-Abadi

د. ابراهيم يوسف العبادي

Faculty of Business - Department of Accounting -
Jerash University

كلية الأعمال - قسم المحاسبة - جامعة جرش

تاريخ النشر: 2025/03/01

تاريخ القبول: 2024/10/13

تاريخ الاستلام: 2024/09/15

Received: 15/09/2024

Accepted: 13/10/2024

Published: 01/03/2025

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخصائص المالية التي تؤثر على قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرارية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على المنهج الارتباطي الذي يسمح بفحص العلاقات بين متغيرين أو أكثر. ولقد تكون مجتمع الدراسة من (221) شركة مساهمة عامة وتم اختيار عينة ممثلة من جميع القطاعات والتي توافرت بها البيانات المطلوبة حيث بلغت عينة الدراسة (158) شركة، وقد تم إخضاع فرضيات الدراسة لاختبارات متعددة شملت استخدام المتوسطات الإحصائية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة. ومن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن هناك تأثيراً معنوياً لكل من سيولة الشركة والملاءة المالية على قرارات مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدار تقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة قيام المدققين بالتعامل مع المؤشرات المالية كمؤشر الملاءة المالية ومؤشر السيولة النقدية للشركات على أنها عاملان مهمان في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية. بالإضافة إلى ضرورة القيام باستكمال دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة العوامل والمؤشرات غير المالية المؤثرة على مدقق الحسابات عند إصداره تقريره حول استمرارية الشركات.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية ، الملاءة المالية ، الربحية ، نسبة السيولة ، مدقق الحسابات ، الاستمرارية ، الشركات المساهمة العامة في الأردن

Abstract:

This study aims to analyze the financial characteristics that affect the ability of Jordanian public shareholding companies to maintain their continuity. To achieve this, the researchers adopted a correlational approach, which allows for examining the relationships between two or more variables. The study population consisted of 221 public shareholding companies, from which a representative sample of all sectors with available required data was selected, totaling 158 companies. The study's hypotheses were subjected to multiple tests, including the use of statistical means and standard deviations, as well as regression analysis to test the hypotheses. Among the main findings of the study, it was revealed that both company liquidity and financial solvency significantly impact the decisions of auditors of Jordanian public shareholding companies when issuing audit reports indicating a lack of continuity. The study also provided a set of recommendations, the most important of which is that auditors should consider financial indicators, such as solvency and liquidity ratios, as key factors in assessing a company's ability to continue operating. Additionally, further research should be conducted on non-financial factors and indicators that influence auditors when issuing their reports on a company's continuity.

Keywords: Cash flows, financial solvency, profitability, liquidity ratio, auditor, continuity, Jordanian public shareholding companies.

المقدمة

أصبح من الضروري عند قيام مدققي الحسابات بإبداء آرائهم حول عدالة التقارير المالية أن يمارسوا العناية المهنية اللازمة ويحافظوا على حذرهم المهني لتقييم مدى ملائمة استخدام الإدارة لمفهوم الاستمرارية، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت هناك حالات عدم تأكد مادية تؤثر على استمرارية الشركات في المستقبل. وفي هذا الصدد فقد تجاوز دور مدققي الحسابات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، مجرد إبداء الرأي الفني المحايد ليشمل التنبؤ بقدرة العملاء على الاستمرار. أصبح رأيهم مرجحاً مهماً للمستثمرين والدائنين والمهتمين بالتعرف على الوضع المالي للشركة وآفاقها المستقبلية. حيث تعتبر إحدى الحقائق المتفق عليها في أدبيات علم تدقيق الحسابات أن رأي مدقق الحسابات بشأن عدم قدرة الشركة على الاستمرار يعد مؤشراً على ضعف قدرتها على تحقيق الأرباح والإيفاء بالتزاماتها، مما قد يؤدي إلى تصفيتها. ومن أجل تمكين مدققي الحسابات من أداء هذا الدور بشكل فعال، حدد معيار التدقيق الدولي رقم (570) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي ينبغي أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تقييم قدرة العميل على الاستمرار (ISA No. 570, 2020). ومن جهة أخرى يرى الكثير من الباحثين والمحللين إلى أن الشركة لا تتوقف عن أداء نشاطها فجأة، بل تشهد تراجعاً تدريجياً في أحوالها، حيث تظهر بعض المؤشرات المالية والتشغيلية من البداية، وبالتالي يمكن استخدام النسب المالية كمؤشر رئيسي للتنبؤ بوضع الشركة، حيث تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في القوائم المالية. كما يمكن لمدققي الحسابات الاعتماد على هذه النسب للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار. استناداً إلى ما سبق، تهدف هذه الدراسة، كامتداد للدراسات السابقة في هذا المجال، إلى دراسة العوامل المؤثرة على مدققي الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدار تقارير تدقيق حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل. سيتم فحص العلاقة بين بعض النسب المالية وإصدار تلك التقارير، مع التركيز على الأهمية التي أظهرتها العديد من الدراسات السابقة لهذه المؤشرات وتمييزها عن المؤشرات غير المالية (Alhaija, 2017)، فضلاً عن الدور الحيوي الذي يلعبه رأي مدقق الحسابات في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار.

مشكلة الدراسة

شهد علم تدقيق الحسابات تطوراً ملحوظاً، حيث أصبح مدقق الحسابات مسؤولاً عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أداء نشاطاتها. في هذا السياق، يأخذ المدقق بعين الاعتبار قدرة المنشأة على الاستمرار لمدة سنة بعد إعداد البيانات المالية التي يتم تدقيقها (Baker & Hayes, 2019).

تماشياً مع هذا التطور، صدر معيار التدقيق الدولي رقم (570) المتعلق بالاستمرارية، والذي يحدد مجموعة من المؤشرات والأساليب التي يتوجب على مدقق الحسابات مراعاتها عند قيامه بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية. ومن بين هذه المؤشرات ما يشير له المعيار إلى إمكانية استخدام النسب المالية لتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في المستقبل.

وعند قيام الباحثون بدراسة تقارير تدقيق الشركات المساهمة العامة الأردنية للعام 2022، وجد الباحثون أن 20% تقريباً من هذه التقارير تضمنت إشارات إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. وهذا يعني أن 20% تقريباً من تلك الشركات تواجه مخاطر الفشل المالي والإفلاس في الوقت الحالي أو مستقبلاً، وهو ما قد ينعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني الأردني.

واستناداً إلى ما سبق، تبرز أهمية دراسة المؤشرات أو العوامل التي تؤثر على مدققي الحسابات الأردنيين عند إصدارهم لتقارير تدقيق تتضمن أو تشير إلى عدم قدرة الشركات على الاستمرارية. سيتم ذلك من خلال فحص العلاقة بين بعض النسب المالية وإصدار تلك التقارير، نظراً لتأثيرها الكبير على قرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي هذه التقارير.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة سيولة الشركة ورأي مدقق الحسابات بشأن عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملاءة المالية للشركة ورأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ربحية الشركة ورأي مدقق الحسابات بشأن عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التدفقات النقدية للشركة ورأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

فرضيات الدراسة: بناءً على تساؤلات مشكلة الدراسة فإن فرضيات الدراسة تتمحور بما يلي

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة سيولة الشركة ورأي مدقق الحسابات بشأن عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملاءة المالية للشركة ورأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ربحية الشركة ورأي مدقق الحسابات بشأن عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التدفقات النقدية للشركة ورأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية، من خلال ما يلي:

- 1- فحص العلاقة بين نسبة سيولة الشركة وإصدار مدققي الحسابات لتقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية.
- 2- فحص العلاقة بين نسبة ربحية الشركة وإصدار مدققي الحسابات لتقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية.
- 3- فحص العلاقة بين نسبة التدفقات النقدية للشركة وإصدار مدققي الحسابات لتقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية.
- 4- فحص العلاقة بين نسبة الملاءة المالية للشركة وإصدار مدققي الحسابات لتقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية.

الإطار النظري

للإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، تم تناول مفهوم الاستمرارية في الفكر المحاسبي، بالإضافة إلى مفهومها من منظور علم تدقيق الحسابات. بعد ذلك، تم استعراض مؤشرات الشك في استمرارية الشركات بأنواعها الثلاثة، ثم تم التطرق إلى استخدام النسب المالية في التنبؤ باستمرارية الشركات، وأخيراً تم مناقشة أهمية تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرار.

أولاً: مفهوم الاستمرارية

تعد استمرارية الشركات ذات أهمية كبيرة للأطراف المعنية بها، حيث تؤثر بشكل مباشر على مصالح المستثمرين والموردين والعملاء والموظفين والإدارة والدولة. فإذا لم تتمكن الشركة من الاستمرار، فإن ذلك ينعكس سلباً على هذه المصالح. لذلك، تسعى إدارة الشركة أو الجهات المسؤولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار العمليات وعدم الخروج من السوق أو تصفية الأصول، لما لذلك من تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني. في السياق المحاسبي، تعني الاستمرارية أن الشركة ستواصل عملياتها في المستقبل المنظور، دون الخروج من السوق أو تصفية أصولها. لتحقيق ذلك، يجب أن تمتلك الشركة القدرة على زيادة مواردها بشكل كافٍ لفترة زمنية غير محدودة، مما يمكنها من تحقيق أهدافها ووفاء التزاماتها دون تكبد خسائر جسيمة في رأس المال المستثمر. (Higgins, 2012).

أما في مجال التدقيق الخارجي المدقق الخارجي يعمل على تقييم أي شك لقدرة الشركة الحفاظ على استمرارية أعمال الشركة مستقبلاً، وإذا كان هناك أي شك جوهري في استمرارية الشركة يجب على المدقق إصدار تقرير برأي معدل (Adjani, & Rahardja, 2013). ثانياً: مؤشرات الشك باستمرارية الشركة

حدد الاتحاد الدولي للتدقيق (IFAC) مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة، وقام بتصنيفها إلى مؤشرات مالية (Financial Indicators) ومؤشرات تشغيلية (Operating Indicators) ومؤشرات أخرى (Other Indicators) (International Standard on Auditing No. 570, 2003).

تتمثل المؤشرات المالية في:

- زيادة الخصوم المتداولة مقارنة بالأصول المتداولة.
- قرب استحقاق القروض دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد.
- وجود خسائر تشغيلية متكررة.
- التأخر في توزيع الأرباح أو توقفها.
- ضعف القدرة على الالتزام باستحقاقات الدائنين.
- عدم الالتزام بشروط القروض.
- إصرار الموردين ودائني البضاعة على الدفع نقداً.
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية.

أما المؤشرات التشغيلية فتشمل:

- فقدان مديرتين مهمين دون وجود بدائل.
- فقدان أسواق رئيسية أو امتياز أو مورد رئيس.
- صعوبات تتعلق بالقوى العاملة أو نقص في المستلزمات الهامة.

فيما تتعلق المؤشرات الأخرى، فإنها تشمل:

- صعوبة الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى.
- وجود قضايا قانونية قائمة ضد الشركة قد تؤدي إلى أحكام يصعب الوفاء بها.
- استحداث تغييرات في السياسات والقوانين الصادرة من جهات حكومية.

ثالثاً: النسب المالية واستقرارية العملاء

تعد النسب المالية من الأدوات التحليلية الأكثر شيوعاً، إذ لا توجد قائمة شاملة تتضمن جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل. بشكل عام، يمكن للمحلل ربط أي رقم في القوائم المالية برقم آخر عن السنة الحالية أو السنوات السابقة، طالما أن هذه المقارنة تحمل دلالة ذات معنى. توجد العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بموقع الشركات المالي. بعض هذه النسب تُستخدم للتحليل المالي العام، بينما تُخصص أخرى لتحليل ظروف محددة في (Eun and Resnick, 2018). تُعتبر النسب المالية أداة محممة لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في القوائم المالية. وتشير مراجعة الدراسات السابقة إلى أن العديد منها اعتمدت على النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، كما هو الحال في دراسة (Altman, 2007). كما يبرز (الهروط، 2009) أن استخدام النسب المالية لتقييم مدى عدالة القوائم المالية جاء ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (520)، الذي يتطلب نوعاً خاصاً من التدقيق يتضمن التحليل الأفقي والرأسي لعناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة والنتائج المتوقعة، مثل الموازنات التقديرية والتنبؤات، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بشركات مماثلة. ويؤكد الباحثون في هذا السياق على عدم وجود اتفاق شامل حول نسب معينة يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بفشل أو نجاح الشركات، وهو ما يتضح في العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مثل دراسة (Altman, 2007)، ودراسة (Semra and Ayhan, 2009) ويرجع ذلك إلى تنوع النماذج المستخدمة في عمليات القياس والتي تمثل اجتهاداً للباحثين.

رابعاً: أهمية تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستقرارية

لقد أدت انهيارات العديد من الشركات الكبرى، مثل إنرون (Enron) للطاقة وورلد كوم (WorldCom) للاتصالات، إلى ظهور مخالفات مالية ومحاسبية لم تُكتشف إلا بعد فوات الأوان. تمثل هذه الحالات محاولات الإدارة لإعداد قوائم مالية بشكل غير شفاف، مما يبرز أهمية دقة البيانات المالية في تقييم الوضع المالي للشركة. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت حدة المنافسة، وبرزت الحاجة للحفاظ على نمو الأرباح، وظهرت مشكلات السيولة، بالإضافة إلى محاولات إخفاء مخالفات في اتفاقيات القروض وتراجع الصناعة. كل هذه العوامل دفعت المساهمين والمقرضين وغيرهم إلى الاهتمام المتزايد بقدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها. إن آثار التعثر أو الإفلاس تمتد لتؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. في الأردن، على سبيل المثال، شهد الاقتصاد المحلي تداعيات إفلاس بنك البتراء في عام 1989، حيث اضطرت الحكومة إلى دفع ما يقارب 200 مليون دينار أردني لتعويض المودعين، مما ساهم في تجنب انهيار محتمل للقطاع المصرفي (الهروط، 2009). وفي هذا السياق يُعتبر رأي مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرار مصدراً مهماً للمستثمرين والموردين والعلماء والموظفين والإدارة والدولة. يتمتع مدقق الحسابات بمهنية واستقلالية وموضوعية، مما يعزز من مصداقية تقييمه وبالتالي فإن تقييم المدقق لقدرة الشركة على الاستمرار يعود بفوائد عديدة على الأطراف المعنية، حيث يوفر رؤية واضحة حول المخاطر المحتملة ويعزز من الثقة في البيانات المالية المقدمة.

الدراسات السابقة:

دراسة (بني هاني والبشتاوي، 2023) بعنوان: أثر الإفصاحات في استقرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان: الدور المعيار المحاسبية الدولي رقم 10 (الأحداث اللاحقة)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإفصاح على استقرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان، مع التركيز على هذا الأثر في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 (الأحداث اللاحقة). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس متغير الاستقرارية باستخدام نموذج الائتان، بينما تم قياس متغير الإفصاح ومعياري المحاسبة الدولي رقم 10 من خلال استبانة تم تطويرها كأداة للدراسة، والتي تم توزيعها على 106 شركات صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان. ولقد أظهرت نتائج الاختبارات الاستدلالية وجود أثر دال إحصائياً للإفصاح في القوائم المالية على استقرارية الشركات، كما تم تأكيد هذا الأثر في سياق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 10. بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بزيادة اهتمام الشركات بالإفصاح عن المعلومات ذات التأثير الكبير على القرارات المتخذة، وعرض إنجازاتها المالية بما يتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

- دراسة (التميمي ، 2022) بعنوان : دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية الشركة - دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفقات النقدية في العملية التدقيقية، بغرض تحقيق نتائج مالية تحليلية تسهم في تشكيل الرأي التدقيقي للمدقق. كما سعت الدراسة إلى تقليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه المدقق في المستقبل، وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط الاقتصادي. و لتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية، التي تُعتبر واحدة من الشركات المساهمة العامة التي تنشر قوائمها المالية على موقع سوق العراق للأوراق المالية، مما يسهل الوصول إليها ومراجعتها. وتُعد هذه الشركة من بين الشركات الصناعية القليلة التي قدمت قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية الختامية، وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد المعمول به في العراق.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها وجود أهمية كبيرة للمؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح واستمرارية الشركة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة اعتماد المدقق الخارجي على قائمة التدفقات النقدية بالتوازي مع القوائم المالية الأخرى في عملية التدقيق، وذلك للحكم بدقة على جودة الأرباح واستمرارية الشركة، نظراً لما تحتويه هذه القائمة من معلومات حيوية.

دراسة (Azzky&Riska, 2024) بعنوان : The Influence of Company Size, Profitability, Solvency, Current Ratio, and Capital Structure on Going Concern Audit Opinions in Consumer Sector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange (BEI) 2019-2022

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تزايد عدد الشركات بصورة متزايدة، والذي يؤثر على ازدياد الطلب على تدقيق التقارير المالية حيث تسعى الشركات سنوياً لتحقيق مكاسب مالية مع الحفاظ على استمرارية عملياتها، وتعتمد التقارير المالية للشركات على الافتراض الأساسي لاستمرارية الأعمال، المعروف أيضاً بمصطلح "استمرارية الشركة"، والذي يحدد قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط الاقتصادي. يمكن هذا الافتراض للشركات من الحفاظ على عملياتها على المدى الطويل. ولتأمين استمرارية التشغيل، تلجأ العديد من المنظمات إلى الحصول على قروض من البنوك أو التحول إلى شركات مدرجة لجذب مزيد من رأس المال من المستثمرين. وإقناع هؤلاء المستثمرين، يتوجب على الشركات تقديم تأكيدات من مصادر خارجية حول أداء إدارتها ووضعها المالي.

لتعزيز الثقة في التقارير المالية، تقوم شركات التدقيق الخارجية (KAP) بإجراء عمليات التدقيق اللازمة. يتحمل المدققون مسؤولية حيوية في التأكد من خلو التقارير المالية من أي أنشطة احتيالية أو تلاعب، مما يتيح للمستخدمين والمستثمرين اتخاذ قرارات مستنيرة ودقيقة.

ولقد استخدمت الدراسة منهجية كمية، حيث يتم تصنيف البيانات على أنها كمية أو في شكل رقمي ثم جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية لشركات قطاع الاستهلاك المدرجة في IDX للفترة من 2019 إلى 2022، والتي تم الوصول إليها من خلال الموقع الرسمي لبورصة إندونيسيا (BEI) تشير نتائج الدراسة إلى أن متغير الربحية له تأثير متزامن على رأي تدقيق استمرارية الكيان في اختبارات الانحدار اللوجستي. ومع ذلك، فإن حكم تدقيق استمرارية الكيان لا يتأثر بعوامل مثل حجم الشركة، والملاءة، ونسبة السيولة، وهيكل رأس المال.

دراسة (Mahmoud, 2022)، بعنوان:

“Using Altman Z – Score Models for Predicting Financial Distress for Companies: The Case of Egypt Panel Data Analysis”

"استخدام نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات: حالة تحليل بيانات لوحة مصر"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر استخدام نموذج Altman Z – Score على التنبؤ بالتعثر المالي في مصر.

واشتملت عينة الدراسة على عينة من المنشآت غير المالية المستمرة خلال الفترة (2016 – 2020)، والبالغ عددها (44) وحدة تم استخراجها من مؤشر EGX 70. وتم تطبيق تحليل الانحدار اللوجستي لفحص تأثير النسب المستخدمة في نماذج Altman Z – Score، وباستخدام برنامج SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير هام لنماذج Altman Z – Score على جودة التنبؤ بالتعثر المالي، وأن نموذج (1993) Altman Z – Score يقدم نتائج أفضل من نموذج (1968) Altman Z – Score للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات. وأوصت الدراسة المستثمرين والمنشآت غير المالية والهيئات المالية بالاستفادة من نتائج الدراسة.

دراسة (Woudenberg et al, 2019)، بعنوان:

"Company Management" s and Auditor" s Reporting on Going Concern: Discussion of the Current International Regulatory Framework"

"تقرير إدارة الشركة ومراجعي الحسابات عن الاستمرارية: مناقشة الإطار التنظيمي الدولي الحالي"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إذا كان الإطار الفكري التنظيمي (الدولي) الحالي فيما يتعلق بالحاسبة والتدقيق يوفر أساسًا مناسبًا لكل من إدارة الشركة والمدقق للإبلاغ (بدقة وبشكل معلوماتي) عن الاستمرارية في الشركات المختلفة .

ولتحقيق أهداف الدراسة الفكري تم اتباع أسلوب تحليل المحتوى بشكل فعال وتفسير الوثائق، والمثلة في مسودات العرض والنسخ النهائية للقواعد المعمول بها، وكذلك التعليقات عليها التي تفيد ذلك الأمر .

وكانت من أهم نتائج الدراسة تتمحور إلى أنه من المنظور نظري للدراسة ، إن التغييرات التي تم إجراؤها على تصميم الإطار منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة سوف تساهم بلا شك في إعداد تقارير أكثر دقة وإفادة حول استمرارية الشركات المختلفة . ويبدأ هذا مع زيادة التركيز بصورة فعالة على إثبات إعداد التقارير حول إنشاء القيمة طويلة الأجل والاستمرارية في قوانين حوكمة الشركات في المملكة المتحدة وهولندا. بالإضافة إلى تولى معايير المحاسبة الهولندية والأمريكية الحالية اهتمامًا متزايدًا للإبلاغ عن الاستمرارية. كما يمكن أن يكون للعديد من التغييرات في معايير التدقيق الهولندية والدولية (جزئيًا) الأمريكية تأثير إيجابي، مثل شرط تحديد مسؤوليات كل من إدارة الشركة والمدقق في تقرير كل مراجع، وإدخال أمور التدقيق الرئيسية تقدم إمكانية الإبلاغ عن مخاطر الاستمرارية وإجراءات التدقيق المنفذة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين، ويبدو بشكل فعال أن العديد من واضعي المعايير قد حددوا وبشكل فكري طريقهم وسرعتهم الخاصة، مما قد يمنعهم من تنفيذ مقترحات أكثر تقدمًا مثل الاستنتاج وبيان بشأن الاستمرارية في كل تقرير المدقق. نتيجة لذلك، لا يزال نموذج الإبلاغ المستند إلى الاستثناء محتفظًا به إلى حد كبير. ويمكن إحراز مزيد من التقدم من خلال تنفيذ ما يسمى بالنهج الشامل لضمان توافق مسؤوليات إدارة الشركة والمدقق، ومن خلال السعي لتحقيق المزيد من التقارب الدولي.

المعالجة الإحصائية:

1- أساليب التحليل الإحصائي :

تم استخدام الرزم الإحصائية SPSS لاختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت المتوسطات الإحصائية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام تحليل الانحدار حيث يستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملائمة البيانات على منحى الانحدار. كما يستخدم تحليل الانحدار لعدة متغيرات متوقعة والتي يمكن أن تكون رقمية أو فئوية. يطلق على الانحدار أسماء أخرى في التطبيقات المختلفة له، مثل: النموذج اللوجستي، نموذج اللوجيترم. إن تحليل الانحدار والذي يطلق عليه أيضا التحليل اللوجستي يبدأ بتعريف الدالة اللوجستية ، و هي مثل نظرية الاحتمالات تأخذ قيم بين الصفر و واحد.

$$(1) \dots\dots f(z) = \frac{e^z}{e^z + 1} = \frac{1}{1 + e^{-z}}$$

تعتبر الدالة اللوجستية مهمة لأنها تأخذ مدخلات من سالب اللانهاية إلى موجب اللانهاية، لكن المخرجات تكون دائماً بين الصفر و واحد. المتغير z يمثل المتغيرات المستقلة حيث $f(z)$ تمثل الاحتمال لمخرج معين لمجموعة من المتغيرات المستقلة. المتغير z يقاس بمجموع مساهمة جميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج والتي تعرف باللوجت. المتغير z يعرف كالتالي:

$$(2) \dots\dots z = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \dots + \beta_k x_k$$

هنا β_0 هي تقطع قطع محور العينات، و $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ ، تسمى معاملات الانحدار. نقطة قطع محور العينات β_0 تساوي z عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر، وكل معامل من معاملات الانحدار يمثل حجم عوامل الخطورة. العامل الانحداري الموجب يعني أن المتغير المستقل يزيد احتمال المخرج، وعلى العكس فإن العامل الانحداري السالب يعني أن المتغير المستقل ينقص احتمال المخرج. والعامل الانحداري ذو القيمة الكبيرة يعني أن عامل الخطر يؤثر بشكل كبير على نسبة الاحتمال لهذا المخرج. (النجار وآخرون، 2020) و تتمثل الدالة اللوجستية (معادلة الانحدار) في الدراسة الحالية بالصيغة الآتية:

$$AA = B_0 + B_1 * CF + B_2 * FS + B_3 * PROF + B_4 * LiqR + \varepsilon \dots\dots (3)$$

حيث أن

AA: تقييم مدقق الحسابات لقدرة الشركة في الاستمرارية

CF: التدفقات النقدية

FS: الملاءة المالية

PROF: الربحية

LiqR: نسبة السيولة

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4 : المعاملات

ε : الخطأ المعياري

وأول خطوة في تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) هو معرفة مدى ملائمة البيانات للنموذج المستخدم (Logistic Regression) والذي يتم عن طريق استخدام اختبار (Hosmer and Lemeshow Test)، حيث يكون النموذج ملائماً للبيانات إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كاي تربيع (x^2) أكبر من ($\alpha = 0.05$). ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام طريقتين في تحليل الانحدار اللوجستي (Entered و Backward Elimination) لتحديد كيفية إدخال المتغير المستقل في التحليل.

2- وصف متغيرات الدراسة :

إن متغير الدراسة التابع يتمثل برأي المدقق في تقريره حول استمرارية الشركة (عبد المنعم وآخرون، 2017)، بحيث تشمل على جميع أنواع التقارير - تقرير نظيف، تقرير متحفظ، امتناع، تقرير نظيف مع فقرة توضيحية - والتي تحتوي على مشكلة الاستمرارية في الشركات عينة الدراسة، حيث تم قياس هذا المتغير بصورة نوعية من خلال إعطاء الرقم (1) للتقارير التي تحتوي على مشكلة الاستمرارية، و (0) للشركات التي لا تحتوي فيها تقرير المدقق مشكلة في الاستمرارية. أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، فقد حدد الباحث أربع متغيرات، وهي كالتالي:

السيولة: حيث تم قياسها من خلال احتساب نسبة التداول، وذلك للدور الذي تشير له هذه النسبة من خلال تحديدها لمستوى السيولة في الشركات من أجل الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وذلك باستغلالها للأصول المتداولة المملوكة من قبل الشركة.

الربحية: حيث تمثل قدرة الشركة على تحقيق الربح من خلال العمليات التشغيلية ، وفي هذا البحث قام الباحث بقياس نسبة الربح على أساس صافي الدخل قبل الضريبة على مجموع صافي المبيعات.

الملاءة المالية: حيث تم قياس هذا المؤشر من خلال مجموع الديون إلى مجموع حقوق المساهمين ، والسبب وراء اختيار الباحث هذه النسبة هو إعطائها صورة حول طبيعة رأس المال المملوك من قبل الشركة وهذا يعني بصورة أخرى مقدار المخاطر الغير مغطاة لمقابلة الالتزامات طويلة الأجل (Hadori and Sudibyo, 2014).

، ويشير ذلك الى ان ازدياد حجم الديون يعتبر مؤشرا إلى احتمالية ضعف الملاءة المالية للشركة وبالتالي عدم قدرتها على تغطية التزاماتها.

التدفقات النقدية: تعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات المالية التي تعطي المدقق صورة واضحة حول قدرة الشركة على الاستمرارية، حيث يرى (Shahzad, 2015).

انه لفهم قدرة الشركة على الاستمرارية يقوم المدققون باحتساب عدة نسب مالية من البيانات المالية لقائمة التدفقات النقدية للعملاء المدقق عليهم. وفي هذا السياق فانه سوف يتم قياس هذا المتغير من خلال مجموع التدفقات النقدية على مجموع الديون ، الأمر الذي يمكننا من معرفة قدرة الشركة على الوفاء بجميع التزاماتها من خلال تسوية هذه الالتزامات بالتقديرات المتوافرة لدى الشركة.

3- مجتمع الدراسة والتحليل:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (221) شركة بحسب مركز إيداع الأوراق المالية الأردني (مركز إيداع الأوراق المالية SDC). حيث تم اختيار عينة ممثلة من جميع القطاعات وبعد استثناء بعض الشركات التي لم تكن بياناتها متوافرة أو لوجود نقص في البيانات من ضمن التقارير المالية والتي لم تلي متطلبات الدراسة الحالية. (مركز الإيداع ، 2024).

جدول رقم (1) عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية التي خضعت للدراسة

رأي المدقق	عدد الشركات	النسبة
تقرير مدقق الحسابات بدون وجود إشارة أو فقرة إلى عدم استمرارية الشركة	129	81.6 %
تقرير مدقق الحسابات بوجود فقرة أو إشارة إلى عدم استمرارية الشركة	29	18.4 %
المجموع	158	100 %

يتبين من الجدول رقم (1) أن عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية التي خضعت للدراسة هي (158) شركة، منها (129) شركة لم تتضمن تقارير مدققي حساباتها الإشارة إلى عدم استمراريته، أي بنسبة 81.6% من مجموع الشركات، وتبين أيضاً أن هنالك (29) شركة، أشارت تقارير مدققي حساباتها إلى عدم الاستمرارية وبنسبة 18.4 % . يلاحظ الباحث أن النسبة – الخاصة بالشركات التي تضمنت تقارير تدقيقها وجود فقرة أو إشارة إلى عدم الاستمرارية - مرتفعة (19% تقريباً)، أي أن 19% من مجموع الشركات المساهمة العامة الأردنية عرضة إلى الفشل المالي والإفلاس والى عدم القدرة على الاستمرار في نشاطها، وهذا بدوره ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني الأردني، لما لتلك الشركات من تأثير في الاقتصاد الأردني.

الجدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة

تقرير المدقق		دون وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية		بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية		المجموع	
حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة	الوسط الحسابي
129	-0.2468	3.7513	29	0.0433	0.3701	158	-0.1935
129	0.4590	0.4430	29	1.3297	2.3836	158	0.6188
129	-0.0055	4.2051	29	-2.3521	8.5136	158	-0.4362

5.2030	4.1980	158	0.9942	1.3888	29	5.5497	4.8295	129	السيولة
--------	--------	-----	--------	--------	----	--------	--------	-----	---------

نلاحظ من الجدول رقم (2)، إن عينة الدراسة والبالغة (158) شركة والمدرجة في سوق عمان المالي للفترة المنتهية 2022 تتصف بدرجة سيولة جيدة حيث بلغ متوسط السيولة (نسبة التداول) 4.198 مقارنة بمعيار مؤشر السيولة (أكبر من 1).
 أيضا نلاحظ أن نسبة الدين للشركات المدرجة حصلت على متوسط حسابي (0.61) وتعتبر هذه النسبة بحسب درجة الملاءة المالية جيدة ومعنى آخر إن تركيبة رأس المال قادرة على سداد 40% من الديون. أما فيما يتعلق بنسبة الربحية ونسبة التدفقات النقدية فأنا نلاحظ أنها حصلت على متوسط حسابي (0.436 و-0.19) على التوالي بحيث تعتبر منخفضة نوعا ما للشركات عينة الدراسة.
 الجدول رقم (3)

اختبار Kolmogorov-Smirnov لتحليل التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة

السيولة	الربحية	الملاءة المالية	التدفقات النقدية	
158	158	158	158	N
4.197981	-0.436217	0.618790	-0.193519	الوسط الحسابي
5.2030367	5.3079158	1.1347239	3.3926212	الانحراف المعياري
0.268	0.337	0.281	0.381	القيمة المطلقة
0.268	0.333	0.195	0.293	ايجابية
-0.210	-0.337	-0.281	-0.381	سلبية
3.371	4.235	3.537	4.792	Kolmogorov-Smirnov Z
0.000	0.000	0.000	0.000	Asymp. Sig. (2-tailed)

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

يتبين من الجدول رقم (3) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) مما يدل على أن جميع المتغيرات المستقلة ليس لها شكل التوزيع الطبيعي، لذلك فإننا لا نستطيع استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات.

لتحليل البيانات تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) لان المتغير التابع هو على تدرج اسمي (ثنائي التدرج) (Dummy Variable) بينما المتغيرات المستقلة هي خليط من متغيرات متصلة ونسب، وتحليل الانحدار اللوجستي لا يتطلب افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات.
 الجدول رقم (4)

Classification Table(a)

Percentage Correct	التنبؤ		الملاحظات
	تقرير المدقق		
	وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية	دون وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية	Step 1
100.0	0	129	دون وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية
3.1	1	29	تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية
80.7			Overall Percentage

a. The cut value is .500

عند تطبيق الانحدار عند مستوى دلالة 5% نلاحظ أن النموذج مطابق للبيانات إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من 5% ، حيث استطاع النموذج التنبؤ بان 129 من الشركات ذات التقرير الذي لا يحتوي على شكوك حول عدم الاستمرارية لن تتحول إلى حالة الشك بالاستمرارية ، بينما تنبأ أن هنالك شركة واحدة سوف تتحول بالعكس.

وأول خطوة في تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) هو معرفة مدى ملائمة البيانات للنموذج المستخدم (Logistic Regression) والذي يتم عن طريق استخدام اختبار (Hosmer and Lemeshow Test) ، حيث يكون النموذج ملائم للبيانات إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كاي تربيع (x2) أكبر من (α = 0.05).

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام طريقتين في تحليل الانحدار اللوجستي (Entered و Backward Elimination) لتحديد كيفية إدخال المتغير المستقل في التحليل، وفيما يلي عرض لذلك:

Entered Method (1

فيها يتم إدخال جميع المتغيرات المستقلة في خطوة واحدة (مرة واحدة)، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول رقم (5)

المتغيرات في المعادلة بطريقة Entered

Exp(B)	Sig.	df	Wald	S.E.	B	
0.995	0.980	1	0.001	0.202	-0.005	التدفقات النقدية
1.814	0.021	1	5.356	0.257	0.595	الملاءة المالية
0.950	0.272	1	1.205	0.047	-0.051	الربحية Step 1
0.652	0.019	1	5.534	0.182	-0.427	السيولة
0.374	0.034	1	4.475	0.465	-0.984	Constant

a. Variable(s) entered on step 1: Cashflow, solvability, prof, leq.

يتبين من الجدول رقم (5) ما يلي:

قبول الفرضية الصفرية الأولى والمتعلقة بمتغير التدفقات النقدية والتي تنص على " لا يوجد تأثير لمتغير التدفقات النقدية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.980) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).
 رفض الفرضية الصفرية الثانية والمتعلقة بمتغير الملاءة المالية والتي تنص على " لا يوجد تأثير لمتغير الملاءة المالية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.021) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$). وهذا يشير إلى أن متغير الملاءة المالية يؤثر على قرار المدقق بإعطاء رأى حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.
 قبول الفرضية الصفرية الثالثة والمتعلقة بمتغير الربحية والتي تنص على " لا يوجد تأثير لمتغير الربحية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.272) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).
 رفض الفرضية الصفرية الرابعة والمتعلقة بمتغير السيولة والتي تنص على "لا يوجد تأثير لمتغير السيولة على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.019) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) ، وهذا يشير إلى أن متغير السيولة يؤثر على قرار المدقق بإعطاء رأى حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.
 وكانت نتيجة معادلة الانحدار على النحو الآتي:

$$AA = -0.984 - 0.005 * CF + 0.595 * FS - 0.051 * PROF - 0.427 * LiqR + \epsilon$$

Backward Elimination(Wald) Method (2)

فيما يتم إدخال المتغيرات المستقلة خطوة خطوة (الواحد تلو الآخر) حيث يتم حذف المتغير أيضا خطوة بعد خطوة وحسب القيمة الإحصائية لاختبار Wald ، ويتم فحص ذلك عن طريق اختبار (Hosmer and Lemeshow Test) وفي كل خطوة، والجدول (6) يبين ذلك.
 الجدول رقم (6)

اختبار (Hosmer and Lemeshow Test)

Step	Chi-square	df	Sig.
1	11.975	8	0.152
2	11.947	8	0.154
3	12.950	8	0.114

يبين من الجدول (6) ان جميع خطوات طريقة Backward Elimination(Wald) Method ملائمة للبيانات حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$). كما تم فحص الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل وفي كل خطوة والجدول (7) يبين ذلك.
 الجدول رقم (7)

المتغيرات في المعادلة وحسب طريقة Backward Elimination(Wald) Method

Exp(B)	Sig.	df	Wald	S.E.	B	
0.995	0.980	1	0.001	0.202	-0.005	التدفقات النقدية
1.814	0.021	1	5.356	0.257	0.595	الملاءة المالية
0.950	0.272	1	1.205	0.047	-0.051	الربحية Step 1(a)
0.652	0.019	1	5.534	0.182	-0.427	السيولة
0.374	0.034	1	4.475	0.465	-0.984	Constant
1.815	0.020	1	5.385	0.257	0.596	الملاءة المالية Step 2(a)

0.950	0.271	1	1.214	0.047	-0.051	الربحية
0.653	0.017	1	5.727	0.178	-0.426	السيولة
0.373	0.031	1	4.633	0.458	-0.986	Constant
1.768	0.027	1	4.889	0.258	0.570	الملاءة المالية
0.613	0.009	1	6.833	0.187	-0.489	السيولة Step 3(a)
0.440	0.067	1	3.349	0.448	-0.820	Constant

a. Variable(s) entered on step 1

يتبين من الجدول (7) إن متغيري (الملاءة المالية والسيولة) دالين إحصائياً وفي جميع الخطوات، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية والمتعلقتين بمتغير الملاءة المالية والسيولة والتي تنصان على " لا يوجد تأثير لمتغيري الملاءة المالية والسيولة على قرار المدقق بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية ، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05). وبالتالي يوجد تأثير لمتغيري الملاءة المالية والسيولة على قرار المدقق بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

والجدول (8) يبين ملخص لتحليل الانحدار اللوجستي بطريقتيه (Entered و Backward Elimination) الجدول رقم (8)

Backward Elimination	Entered	
الأثر غير دال	الأثر غير دال	التدفقات النقدية
الأثر دال	الأثر دال	الملاءة المالية
الأثر غير دال	الأثر غير دال	الربحية
الأثر دال	الأثر دال	السيولة

يتبين من الجدول رقم (8) أن نتائج الطريقتين (Entered & Backward) قد بينت وجود اثر دال لمتغيري الملاءة المالية والسيولة على قرار المدقق بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. وكانت نتائج معادلات الانحدار على النحو الآتي:

$$\text{Step1(a): } AA = -0.984 - 0.005 * CF + 0.595 * FS - 0.051 * PROF - 0.427 * LiqR + \epsilon$$

$$\text{Step2(a): } AA = -0.986 + 0.596 * FS - 0.051 * PROF - 0.426 * LiqR + \epsilon$$

$$\text{Step3(a): } AA = -0.820 + 0.570 * FS - 0.489 * LiqR + \epsilon$$

النتائج :

1- بينت نتائج الدراسة أن لكل من نسبة سيولة الشركة والملاءة المالية تأثيراً مادياً على قرار مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند إبداء رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لمتغير السيولة (0.19) و لمتغير الملاءة المالية (0.021) وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة الإحصائية . وهذا يشير إلأن متغيري السيولة والربحية يؤثران على رأيا لمدقق حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. من ناحية أخرى تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير مادي لكل من الربحية للشركات المساهمة العامة الأردنية وتدفقاتها النقدية على قرار مدقق الحسابات عند قيامه بإبداء رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لمتغير الربحية (0.272) ولمتغير التدفقات النقدية (0.98) ، وهي بذلك أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية. وهذا يشير إلى أن متغيري الربحية والتدفقات النقدية لا يؤثران على رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

2- كذلك يظهر من نتائج الدراسة النظرية ومراجعة الدراسات السابقة أن مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية لا يعتمد بشكل قاطع على المؤشرات المالية في إصدار رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية، إذ لا تعتبر تلك المؤشرات بالنسبة للمدقق معياراً حاسماً وقاطعاً في إبداء رأيه . وهذه

النتيجة تتفق مع دراسة ((Woudenberg et al, 2019)) ودراسة (Azzky&Riska, 2024) اللتان أشارت إلى أنه لتقييم استمرارية العملاء يجب ان لا يقتصر الأمر على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية ، بل يجب مراعاة المؤشرات الغير مالية أيضا والمتغيرات الداخلية والخارجية للشركات .
التوصيات :

- 1-توصي هذه الدراسة بضرورة قيام المدققين بالتعامل مع المؤشرات المالية كؤشر الملاءة المالية ومؤشر السيولة النقدية للشركات على أنها عاملان مهمان في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.
- 2- ضرورة القيام باستكمال دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة العوامل والمؤشرات غير المالية المؤثرة على مدقق الحسابات عند إصدار تقريره حول استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية، كالمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى.
- 3-توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية تبحث في متغيرات أخرى غير مالية قد تؤثر على رأي المدقق في الشك في استمرارية الشركة مثل متغير حجم الشركة ، قطاع الصناعة ، مخاطر السوق وغيرها من هذه العوامل .

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- رشيد، صالح عبدالرضا، جابر، ود نجاح (2013) "جور التكامل السلوكي لفريق الإدارة العليا في تعزيز ابداع الفريق دراسة تحليلية لآراء رؤساء وأعضاء مجالس الكليات في كليات جامعة الفرات الأوسط". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4.
- الهروط ، يوسف (2009)، المقارنة بين المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقق الحسابات و نموذجي كوه وتانو التحليل التمييزي في تقييم القدرة على الاستمرار في الشركات المساهمة العامة الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن
- التميمي جمانة حنظل، 2022 دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية الشركة - دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58 Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3
- النجار، فايز، جمعة، النجار، نبيل، جمعة، الزعبي، ماجد راضي (2020). أساليب البحث العلمي : منظور تطبيقي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع
- بنهيان، رضوان، والبشتاوي ، سليمان. (2023). أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان: الدور المعدل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 10 (الأحداث اللاحقة). مجلة جدار للدراسات والبحوث، (1)9، 25. -مركز ابداع الأوراق المالية، 2024
- https://sdc.com.jo/index.php/ar/publicShareholdingCompanies?member_cat=900&member_s ub_cat=4
- عبدالمعظم علي، ابوالهيجاء، محمد والعفيف جمال، 2017، اثر خصائص مجلس الادارة على فترة إصدار تقرير المدقق : دراسة تطبيقية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة الالبيت مجلد 23 العدد 3، الأردن.

English References:

- Adjani, Ema Diandra & Rahardja, Surya (2013). Analysis of the Effect of Corporate Governance on the Possibility of Giving a Going Concern Audit Opinion by an Independent Auditor (Empirical Study on

- Manufacturing Companies Listed on the Stock Exchange in 2009-2011). *Diponegoro Journal of Accounting*, 2 (2), 1-
- Altman, E. I., & Sabato, G. (2007). "Models for Predicting Corporate Bankruptcy." *Handbook of Corporate Finance: Empirical Corporate Finance*.
- Andini, Azzky&Franita, Riska. (2024). The effect of profitability, liquidity, solvency, and company growth on the acceptance of going concern audit opinions on consumer cyclicals companies listed on the IDX in 2019-2022. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 22, 1156-1164. 10.30574/wjarr.2024.22.2.1497.
- Baker, C. R., & Hayes, R. (2019). "The Role of Auditors in the Assessment of GoingConcern". *International Journal of Auditing*, 23(2), 175-190.
- Eun, Cheol S & Resnick, Bruce G. (2018). *International Financial management*. (8th ed.), McGraw-hill, Irwin, USA.
- Hadori, Baqarina, & Sudibyo, Bambang (2014). Analysis of the Influence of Company FinancialQuality, Auditor Quality and Economic Quality on Audit Opinion (Going Concern). *Journal ofEconomics*, 10 (1), 48-64.
- Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, 2003 Edition*: Available at: <http://www.ifac.org/ Members/Dowloads>. International Standard on Auditing No. 570, "Going Concern", pp. 383-395.
- Higgins, R. C. (2012). *Analysis for Financial Management*. McGraw-Hill.
- Khan, M. Y., & Jain, P. K. (2018). *Financial Management: Text, Problems and Cases*. Tata McGraw-Hill.
- Mahmoud, May (2022). Using altman Z – Score models for predicting financial distress for companies: the case of Egypt panel data analysis. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 6 (1), 1-28.
- Mohammed Fawzi Alhaja, 2017. "The Impact of the Auditor's Change on the Reaction of the Capital Market: Empirical Study on the Amman Stock Exchange," *International Journal of Economics and Financial Issues*, *Econjournals*, vol. 7(6), pages 74-81.
- Semra K., Ayhan K., (2009), "An Analysis of The Effect of Financial Ratios on Financial Situation of Turkish Enterprises Resulting From Their Annual Operations", *International Research Journal of Finance and Economics*, vol .19.
- Shahzad, S. J. H., Ali, P., Ahmad, T. & Ali, S. (2015). Financial leverage and corporate performance: Does financial crisis owe an explanation?. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 11 (1), 67-90.
- Woudenberg, Jam, Hel, Lisette Van Del & Kamerling, Robert (2019). Company Management’s and Auditor’s Reporting on Going Concern: Discussion of the Current International Regulatory Framework. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9 (2), 2162-3082.